﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٤﴾ ﴾

إن المسألة فى الإنفاق تقتضى أمرين : إما أن تنفق سراً ، وإما أن تنفق علانية . والزمن هو الليل والنهار ، فحصر الله الزمان والحال فى أمرين : الليل والنهار فإياك أن تحجز عطيَّةً تريد أن تعطيها وتقول : « بالنهار أفعل أو فى الليل أفعل ؛ لأنه أفضل » وتتعلل بما يعطيك الفسحة فى تأخير العطاء ، إن الحق يريد أن تتعدى النفقة منك إلى الفقير ليلاً أو نهاراً ، ومسألة الليلية والنهارية فى الزمن ، ومسألة السرية والعلنية فى الكيفية لا مدخل لها فى إخلاص النية فى العطاء .

« الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم » أقالت الآية : الذين ينفقون أموالهم بالليل أو النهار ؟ لا ، لقد طلب من كل منا أن يكون إنفاقه ليلاً ونهاراً وقال : « سرا وعلانية » فأنفق أنت ليلاً ، وأنفق أنت نهارا ، وأنفق أنت سراً ، وأنفق أنت علانية ، فلا تحدد الإنفاق لا بليل ولا بنهار ، لا بزمن ؛ ولا بكيفية ولا بحال .

إن الحق سبحانه استوعب زمن الإنفاق ليلاً ونهارا ، واستوعب أيضاً الكيفية التى يكون عليها الإنفاق سراً وعلانية ليشيع الإنفاق فى كل زمن بكل هيئة ، وهنا يقول الحق سبحانه وتعالى عن هؤلاء : « فلهم أجرهم عند ربهم » وهذا القول يدل على عموم من يتأتى منه الإنفاق ليلاً أو نهاراً ، سراً أو علانية .

وإن كان بعض القوم قد قال : إنها قيلت فى مناسبة خاصة ، وهى أن الإمام عليًّا كرم الله وجهه ورضى عنه كانت عنده أربعة دراهم ، فتصدق بواحد نهاراً ، وتصدق بواحد ليلا ، وتصدق بواحد سراً ، وتصدق بواحد علانية ، فنزلت الآية فى هذا

الموقف ، إلا أن قول الله : « فلهم » يدل على عموم الموضوع لا على خصوص السبب ، فكأن الجزاء الذى رتبه سبحانه وتعالى على ذلك شائع على كل من يتأتى منه هذا العمل .

وقول الله : « فلهم أجرهم عند ربهم » هنا نجد أن كلمة « أجر » تعطينا لمحة فى موقف المؤمن من أداءات الإنفاق كلها ؛ لأن الأجر لا يكون إلا عن عمل فيه ثمن لشيء ، وفيه أجر لعمل . فالذى تستأجره لا يقدم لك شيئا إلا مجهودا ، هذا المجهود قد ينشأ عنه مُثْمَنٌ ، أىْ شيء له ثمن ، فقول الله « فلهم أجرهم عند ربهم » يدل على أن المؤمن يجب أن ينظر إلى كل شيء جاء عن عمل فالله يطلب منه أن ينفق منه .

إن الله لا يعطيه ثمن ما أنفق ، وإنما يعطيه الله أجر العمل ، لماذا ؟ لأن المؤمن الذى يضرب فى الأرض يخطط بفكره ، والفكر مخلوق لله ، وينفذ التخطيط الذى خططه بفكره بوساطة طاقاته وأجهزته ؛ وطاقاتُه وأجهزته مخلوقة لله ، ويتفاعل مع المادة التى يعمل فيها ، وكلها مخلوقة لله ، فأى شيء يملكه الإنسان فى هذا كله ؟ لا الفكر الذى يخطط ، ولا الطاقة التى تفعل ، ولا المادة التى تنفعل ؛ فكلها لله . إذن فأنت فقط لك أجر عملك ؛ لأنك تُعمل فكرا مخلوقا لله ، بطاقة مخلوقة لله ، فى مادة مخلوقة لله ، فإن نتج منها شيء أراد الله أن يأخذه منك لأخيك العاجز الفقير فإنه يعطيك أجر عملك لا ثمن عملك . لكن المساوى لك فى الخلق وهو الإنسان إن أخذ منك حصيلة عملك فهو يعطيك ثمن ما أخذ منك ، فهى من المخلوق المساوى « ثمن » ، وهى من الخالق الأعلى أجر ؛ لأنك لا تملك شيئا فى كل ذلك .

وبعد ذلك يقول الحق : « ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون » والخوف هو الحذر من شيء يأتى ، فمن الخائف ؟ ومن المُخوفُ ؟ ومن المخَوفُ عليه ؟ «ولا خوف عليهم » ممن ؟

يجوز أن يكون «ولا خوف عليهم » من أنفسهم ؛ فقد يخاف الطالب على نفسه من أن يرسب ، فالنفس واحدة خائفة ومخوف عليها ، إنها خائفة الآن ومخوف عليها بعد الآن . فالتلميذ عندما يخاف أن يرسب ، لا يقال : إن الخائف هو عين المخوف ؛

لأن هذا فى حالة ، وهذا فى حالة .

أو « لا خوف عليهم » من غيرهم ، فمن الجائز أن يكون حول كثير من الأغنياء أناس حمقى حين يرون أيدى هؤلاء مبسوطة بالخير للناس فيغمزونهم ليمسكوا مخافة أن يفتقروا كأن يقولوا لهم : « استعدوا للزمن فوراءكم عيالكم » . لكن أهل الخير لا يستمعون لهؤلاء الحمقى .

إذن فـ« لا خوف عليهم » لا من أنفسهم ، ولا من الحمقى حولهم . ويتابع الحق : « ولا هم يحزنون » أى لا خوف عليهم الآن ، ولا حزن عندهم حين يواجهون بحقائق الخير التى ادخرها الله سبحانه وتعالى لهم بل إنهم سيفرحون .

بعد ذلك يتعرض الحق سبحانه وتعالى إلى قضية من أخطر قضايا العصر ، وهذه القضية كان ولابد أن يتعرض لها القرآن ؛ لأنه يتكلم عن النفقة وعن الإنفاق ، ولاشك أن ذلك يقتضى منفقا ومنفقًا عليه ؛ لأنه عاجز ، فهب أن الناس شحّوا ، ولم ينفقوا ، فماذا يكون موقف العاجز الذى لا يجد ؟ إن موقفه لا يتعدى أمرين : إما أن يذهب فيقترض ، وإن لم يقبل أحد أن يقرضه فهو يأخذ بالربا والزيادة وإلا فكيف يعيش ؟

إذن فالآيات التى نحن بصددها تعرّضت للهيكل الاقتصادى فى أمة إسلامية جوادة ، أو أمة إسلامية بخيلة شحيحة ، لماذا ؟

لأن الذى خلق الخلق قد صنع حسابا دقيقا لذلك الخلق ، بحيث لو أحصيت ما يجب على الواجدين من زكاة ، وأحصيت ما يحتاج إليه من لا يقدر لأن به عجزا طبيعيا عن العمل ، لوجدت العاجزين يحتاجون لمثل ما يفيض عن القادرين بلا زيادة أو نقصان ، وإلا كان هناك خطأ والعياذ بالله فى حساب الخالق ، ولا يمكن أن يتأتى ذلك أبداً .

وحين ننظر إلى المجتمعات فى تكوينها نجد أن إنساناً غنيا فى مكان قد نبا به مكانه ، واختار أن يقيم فى مكان آخر ، فيعجب الناس لماذا ترك ذلك المكان وهو فى

يسر ورخاء وغنى ؟ ربما لو كان فقيراً لقلنا طلبا للسعة ، فلماذا خرج من هذا المكان وهو واجد ، وهو على هذا الحال من اليسر ؟ إنهم لم يفطنوا إلى أن الله الذى خلق الخلق يُدير كونه بتسخير وتوجيه الخواطر التى تخطر فى أذهان الناس ، فتجد مكانه قد نبا به ، وامتلأت نفسه بالقلق ، واختار أن يذهب إلى مكان آخر .

ولو أن عندنا أجهزة إحصائية دقيقة وحسبنا المحتاجين فى البيئة التى انتقل منها لوجدنا قدرا من المال زائدا على حاجة الذين يعيشون فى هذه البيئة ؛ فوجهه الله إلى مكان آخر يحتاج إلى مثل هذا الكم منه . وهكذا نجد التبادل منظما . فإن رأيت إنسانا محتاجا أو إنسانا يريد أن يرابى فاعلم أن هناك تقصيراً فى حق الله المعلوم ، ولا أقول فى الحق غير المعلوم . أى أن الغنى بخل بما يجب عليه إنفاقه للمحتاج .

والقرآن حين يواجه هذه المسألة فهو يواجهها مواجهة تُبشِّع العمل الربوى تبشيعا يجعل النفس الإنسانية المستقيمة التكوين تنفر منه فيقول سبحانه وتعالى :

﴿ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ ﴾

وانظر إلى كلمة « يأكلون » ، هل كل حاجات الحياة أكل ؟ لا ، فحاجات الحياة كثيرة ، الأكل بعضها ، ولكن الأكل أهم شيء فيها ؛ لأنه وسيلة استبقاء النفس . و« الربا » هو الأمر الزائد ، ومادام هو الأمر الزائد يعنى هو لا يحتاج أن يأكل ، فهذا

تفريع له .

إن الحق يريد أن يبشع هذا الأمر فيقول : لهم سمة . هذه السمة قال العلماء أهى فى الآخرة يتميزون بها فى المحشر ، كما يقول الحق :

﴿ يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَـٰهُمْ ﴾

(من الآية ٤١ سورة الرحمن)

فهؤلاء غير المصلين لهم علامة مميزة ، وهؤلاء غير المزكين لهم علامة أخرى مميزة بحيث إذا رأيتهم عرفتهم بسيماهم ، وأنهم من أى صنف من أصناف العصاة ، فكأنهم حين يقومون يوم القيامة يقومون مصروعين كالذى يتخبطه ويضربه الشيطان من المس فيصرعه ، أو أن ذلك أمر حاصل لهم فى الدنيا ، ولنبحث هذا الأمر :

« الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس » . نريد أن نعرف كلمة « التخبط » وكلمة « الشيطان » وكلمة « المس » . « التخبط » هو الضرب على غير استواء وهدى ، أنت تقول : فلان يتخبط ، أى أن حركته غير رتيبة ، غير منطقية ، حركة ليس لها ضابط ، ذلك هو التخبط . و« الشيطان » جنس من خلق الله ؛ لأن الله قال لنا : إنه خلق الإنس والجن ، والجن منهم شياطين ، وجن مطلق ، والشيطان هو عاصى الجن . ونحن لم نر الشيطان ، ولكننا علمنا به بوساطة إعلام الحق الذى آمنا به فقال : أنا لى خلق مستتر ، ولذلك سميته الجن ، من الاستتار ومنه المجنون أى المستور عقله ، والعاصى من هذا الخلق اسمه « شيطان » .

إذن فإيماننا به لا عن حس ، ولكن عن إيمان بغيب أخبرنا به من آمنا به . وحين نجد شيئاً اسمه الإيمان يجب أن نعرف أنه متعلق بشيء غير مُحس ؛ لأن المُحس لا يقال لك : آمن به ؛ لأنه مشهود لك ، فأنا لا أقول : أنا أؤمن بأن المصباح منير الآن ، أنا لا أؤمن بأننا مجتمعون فى المسجد الآن ، لا أقول ذلك لأن هذا واقع مشهود ومُحسّ . إذن فالأمر الإيمانى يتعلق بالغيب ، مثل الإيمان بوجود الملائكة . فإذا ما كنا قد آمنا بالغيب نجد الحق سبحانه وتعالى يعطى لنا صورة للشيطان ،

ولكنه حين يعطينا صورة للشيطان أو لرأس الشيطان المميزة له ، كما أن رءوسنا نحن هى التى تميزنا يتكلم سبحانه عن شجرة الزقوم فيقول جل شأنه :

﴿ إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِىٓ أَصْلِ ٱلْجَحِيمِ ﴿٦٤﴾ طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴿٦٥﴾ ﴾

(سورة الصافات)

وشجرة الزقوم فى الآخرة فى النار ، إذن فنحن لا نراها ، ورءوس الشياطين لا نراها ، فكيف يشبه الله ما لم نره بما لم نره ، يشبه شيئا مجهولاً بشىء مجهول ؟ نقول : نعم ، وذلك أمر مقصود للإعجاز القرآنى ؛ لأن للشيطان صورة متخيلة بشعة ، بدليل أنك لو طلبت من رسامى العالم فى فن الكاريكاتير ، وقلت لهم : ارسموا لنا صورة الشيطان ، ولم تعطهم ملامح صورة محددة ، فكل منهم يرسم وفق تخيله كياناً غاية فى القبح : فهذا يصوره بالقبح من ناحية ، وذاك يصوره بالقبح من ناحية أخرى بحيث لو جمعت الرسوم لما اتحد رسم مع رسم .

إذن فكل واحد يستبشع صورة يرسمها . وساعة نعطى الجائزة لمن رسم صورة الشيطان أنعطى الجائزة لأجملهم صورة أم لأقبحهم صورة ؟ إننا نعطى الجائزة لصاحب أشد الصور قبحا . إذن فصورة الشيطان المتمثلة صورة بشعة قبيحة ، ولو جاء على صورة واحدة من القبح لاختلف الناس حول هذه الصورة فلعل هذا يكون قبحا عندك ولا يكون قبحا عند آخر ، ولكن حين يُطلق الله أخيلة الناس فى تصور القبح ، يكون القبح ماثلا وواضحا فى عمل كل إنسان فتكون الصورة أكمل وأوفى ، فالأكمل والأوفى أن يكون القبح شائعا فيها جميعا .

ويقول الحق : « الذى يتخبطه الشيطان من المس » الشيطان قلنا : إنه العاصى من الجن ، وقلنا : إن ربنا سبحانه وتعالى حكى لنا كثيرا أنّ الشياطين لهم التصاق واتصال بكثير من الإنس :

﴿ وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ﴿٦﴾ ﴾

(سورة الجن)

« لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس » فكأن الشيطان قد مس التكوين الإنسانى مساً أفسد استقامة ملكاته ، فالتكوين الإنسانى له استقامة ملكات مع بعضها البعض ؛ فكل حركة لها استقامة ، فإذا ما مسّه الشيطان فسد تآزر الملكات ، فملكاته النفسية تكون غير مستقيمة وغير منسجمة مع بعضها البعض ، فتكون حركته غير رتيبة وغير منطقية .

وماالمناسبة بين هذه الصورة وبين عملية الربا ؟ . إن أردنا فى الآخرة ميزة ، فساعة ترى واحداً مصروعاً فاعرف أنه من أصحاب الربا ، هذا فى الآخرة ، وفى الدنيا تجد أيضاً أن له حركة غير منطقية ، هستيرية ، كيف ؟

انظر إلى العالم الآن ، لقد خلق الله العالم على هيئة من التكامل . فهذا إنسان يتمتع بإمكانات ومواهب ، وذاك يتمتع بمواهب وإمكانات أخرى ، حتى يحتاج صاحب هذه الإمكانات إلى صاحب تلك الإمكانات فيكتمل الكون ، ولو أن كل إنسان كان وحدة متكررة لاستغنى الكل عن الكل . ولو أن الأفراد متساوون فى المواهب لما احتاج الناس لبعضهم البعض . لكن المواهب تختلف ؛ لأنك إن أَجَدْتَ فنًا من فنون الحياة فقد أجاد سواك فنونا أخرى أنت محتاج إليها ، فإن احتاجوا إليك فيما أَجَدْتَ ، فقد احتجت إليهم فيما أجادوا ، وهكذا يتكامل العالم . وكذلك خلق الله الكون : مناطق حارة ، ومناطق باردة ، ومناطق بها معادن ، ومناطق بها زراعة ؛ حتى يضطر العالم إلى أن يتكامل ، ويضطر العالم إلى أن يتعايش مع بعضه ، ولذلك يقول الحق فى سورة « الرحمن » :

﴿ وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴿١٠﴾ ﴾

(سورة الرحمن)

« وضعها » لمن ؟ . « والأرض » ، أى أرض ، وأى أنام ؟ . الأرض كل الأرض ، والأنام كل الأنام ، فإن تحددت بحواجز فسدت . إن منع الإنسان من حرية الانتقال من مكان إلى مكان يفسد حركة الإنسان فى الكون ، فقد يرغب إنسان فى أن ينتقل إلى أرض بكر ليعمرها ، فيرفض أهل تلك الأرض ، فلو أن الأرض كل الأرض كانت للأنام كل الأنام بحيث إن ضاق العمل فى مكان ذهبت إلى مكان

آخر ، بدون قيود عليك ، تلك القيود التى نشأت من السلطات الزمنية التى تحتجز الأماكن لأنفسها ، فهذا ما يفسد الكون . فهناك بيئات تشتكى قلة القوت ، وبيئات تشتكى قلة الأيدى العاملة لأرض خراب وهى تصلح أن تزرع ، فلو أن الأرض كل الأرض للأنام كل الأنام لما حدث عجز .

ونلاحظ ما يُقال : ازدحام السكان أو الانفجار السكانى ، بينما توجد أماكن تتطلب خلقاً ! ويوجد خلق تتطلب أماكن ، فلماذا هذا الاختلال ؟ هذا الاختلال ناشىء من أن السلوك البشرى غير منطقى فى هذا الكون . والكون الذى نعيش فيه ، فيه ارتقاءات عقلية شتى ، وطموحات ابتكارية صعدت إلى الكواكب ، وتغزو الفضاء ، ووُجِدَت فى كل بيت آلات الترفيه ، أما كان المنطق يقتضى أن يعيش العالم سعيداً مستريحاً ؟

كان المنطق يقتضى أن يعيش العالم مستريحاً هادئاً ؛ لأنه فى كل يوم يبتكر أشياء تعطى له أكبر الثمرة بأقل مجهود فى أقل زمن ، فماذا نريد بعد هذا ؟ ولكن هل العالم الذى نعيش فيه منطقى مع هذا الواقع ؟ لا ، بل نحن نجد أغنى بلاد العالم وأحسنها وفرة اقتصادية هى التى يعانى الناس فيها القلق ، وهى التى تمتلىء بالاضطراب ، وهى التى ينتشر فيها الشذوذ ، وهى التى تشكو من ارتفاع نسبة الجنون بين سكانها .

إذن فالعالم ليس منطقيا . وهذا التخبط يؤكد ما يقوله الحق : « إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المسّ » إنها حركة هستيرية فى الكون تدل على أنه كون غير مستريح ، كون غير منسجم مع طموحاته وابتكاراته .

أما كان على هذا الكون بعقلائه أن يبحثوا عن السبب فى هذا ، وأن يعرفوا لماذا نشقى كل هذا الشقاء وعندنا هذه الطموحات الابتكارية ؟ كان يجب أن يبحثوا ، فالمصيبة عامة ، لا تعم الدول المتخلفة أو النامية فقط ، بل هى أيضاً فى الدول المتقدمة ، كان يجب أن يعقد المفكرون المؤتمرات ليبحثوا هذه المسألة ، فإذا ما كانت المسألة عامة تضم كل البلاد متقدمها ومتأخرها وجب أن نبحث عن سبب مشترك ، ولا نبحث عن سبب قد يوجد عند قوم ولا يوجد عند قوم آخرين ؛ لأننا لو بحثنا لقلنا : يوجد فى هذه البيئة . وكذلك هو موجود فى كل البيئات ، فلابد أن يوجد

القدر المشترك .

فالأرزاق التى توجد فى الكون تنقسم إلى قسمين : رزق أنتفع به مباشرة ، ورزق هو سبب لما أنتفع به مباشرة . أنا آكل رغيف الخبز ، هذا اسمه رزق مباشر ، وأشرب كوب الماء ، وهو رزق مباشر ، واكتسى بالثوب وذلك أيضاً رزق مباشر ، وأسكن فى البيت وهذا رابعاً رزق مباشر ، وأنير المصباح رزق مباشر . ولكن المال يأتى بالرزق المباشر ، ولا يغنى عن الرزق المباشر . فإذا كان عندى جبل من ذهب وأنا جوعان ، ماذا أفعل به ؟ . إذن فرغيف العيش أحسن منه ، هذا رزق مباشر ، فالنقود أو الذهب أشترى بها هذا وهذا ، لكن لا يغنينى عن هذا وهذا .

وقد جاء وقت أصبح الناس يرون فيه أن المال هو كل شىء حتى صار هدفا وتعلق الناس به . . وفى الحق أنّ المال ليس غاية ، ولا ينفع أن يكون غاية بل هو وسيلة . فإن فقد وسيلته وأصبح غاية فلابد أن يفسد الكون ؛ فعلة فساد الكون كله فى القدر المشترك الذى هو المال ، حيث أصبح المال غاية ، ولم يعد وسيلة .

والحق سبحانه وتعالى يريد أن يطهر حياة الاقتصاد للناس طهارة تضمن حِلّ ما يطعمون ، وما يشربون ، وما يكتسون ، حتى تصدر أعمالهم عن خليات إيمانية طاهرة مصفاة ؛ ذلك أن الشىء الذى يصدر عن خلية إيمانية طاهرة مصفاة لا يمكن أن ينشأ عنه إلا الخير .

ومن العجيب أن نجد القوم الذين صدروا لنا النظام الربوى يحاولون الآن جاهدين أن يتخلصوا منه ، لا لأنهم ينظرون إلى هذا التخلص على أنه طهارة دينية ، ولكن لأنهم يرون أن كل شرور الحياة ناشئة عن هذا الربا . وليست هذه الصيحة حديثة عهد بنا ، فقديما أى من عام ألف وتسعمائة وخمسين قام رجل الاقتصاد العالمى « شاخت » فى ألمانيا وقد رأى اختلال النظام فيها وفى العالم ، فوضع تقريره بأن الفساد كله ناشىء من النظام الربوى ، وأن هذا النظام يضمن للغنى أن يزيد غنى ، ومادام هذا النظام قد ضمن للغنى أن يزيد غنى ، فمن أين يزداد غنى ؟ لاشك أنه يزداد غنى من الفقير . إذن فستئول المسألة إلى أن المال سيصبح فى يد أقلية فى الكون تتحكم فى مصائره كلها ولا سيما المصائر الخلقية . لماذا ؟ .

لأن الذين يحبون أن يستثمروا المال لا ينظرون إلا إلى النفعية المالية ، فهم يديرون المشروعات التى تحقق لهم تلك النفعية . وهناك رجل اقتصاد آخر هو « كينز » الذى يتزعم فكرة « الاقتصاد الحر » فى العالم يقول قولته المشهورة : إن المال لا يؤدى وظيفته فى الحياة إلا إذا انخفضت الفائدة إلى درجة الصفر . ومعنى ذلك أنه لا ربا .

وإذا ما نظرنا إلى عملية عقد الربا فى ذاتها وجدناها عقداً باطلاً ؛ لأن كل عقد من العقود إنما يوجد لحماية الطرفين المتعاقدين ، وعقد الربا لا يحمى إلا الطرف الدائن فقط ، وهناك أمر خلقى آخر وهو أن الإنسان لا يعطى ربا إلا إذا كان عنده فائض زائد على حاجته .

ولا يأخذ إنسان من المرابى إلا إذا كان محتاجاً . فانظروا إلى النكسة الخلقية فى الكون . إن المعدم الفقير الذى لا يجد ما يسد جوعه وحاجته يضطر إلى الاستدانة ، وهذا الفقير المعدم هو الذى يتكفل بأن يعطى الأصل والزائد إلى الغنى غير المحتاج .

إنها نكسة خلقية توجد فى المجتمع ضِغناً ، وتوجد فى المجتمع حقداً ، وتقضى على بقية المعروف وقيمته بين الناس ، وتنعدم المودة فى المجتمع . فإذا ما رأى إنسان فقيرٌ إنساناً غنياً عنده المال ، ويشترط الغنى على الفقير المعدم أن يعطيه ما يأخذه وأن يزيد عليه ، فعلى أية حال ستكون مشاعر وأحاسيس الفقير ؟ كان يكفى الغنى أن يعطى الفقير ، وأن يُسترد الغنى بعد ذلك ما أخذه الفقير ، ولكن الغنى المرابى يطلب من الفقير أن يسدد ما أخذه ويزيد عليه . وكانوا يتعللون ويقولون : إن النص القرآنى إنما يتكلم عن الربا فى الأضعاف المضاعفة ، فإذا ما منعنا القيد فى الأضعاف المضاعفة لا يكون حراماً !!

أى أنهم يريدون تبرير إعطاء الفقير مالاً ، وأن يرده أضعافاً فقط لا أضعافاً مضاعفة ؛ حتى لا يصير ذلك الاسترداد بالزيادة حراماً . ولهؤلاء نقول : إن الذين يقولون ذلك يحاولون أن يتلصصوا على النص القرآنى ، وكأن الله قد ترك النص ليتلصصوا عليه ويسرقوا منه ما شاءوا دون أن يضع فى النص ما يحول دون هذا التلصص ، ولو فطنوا إلى أن الله يقول فى آخر الأمر :

﴿ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾

(من الآية ٢٧٩ سورة البقرة)

هذا القول الحاسم يوضح أن الله لم يستثن ضعفاً ولا أضعافاً . إذن فقوله الحق :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٣٠﴾ ﴾

(سورة آل عمران)

إن هذا القول الحكيم لم يجيء إلا ليبين الواقع الذى كانوا يعيشونه ، ولم يستثن الله ضعفاً أو أضعافاً ؛ لأن الحق جعل التوبة تبدأ من أن يأخذ الإنسان رأس ماله فقط ، فلا يسمح الله لأحد أن يأخذ نصف الضعف أو الضعف أو الضعفين ، ولا يسمح بالأضعاف ولا بالمضاعفات .

وكانوا يتعللون أن اتفاق الطرفين على أى أمر يعتبر تراضياً ويعتبر عقداً . قد يكون ذلك صحيحاً إن لم يكن هناك مشرع أعلى من كل الخلق يسيطر على هذا التراضى . فهل كلما تراضى الطرفان على شيء يصير حلالاً ؟ .

لو كان الأمر كذلك لكان الزنا حلالاً ؛ لأنهما طرفان قد تراضيا . وكل ذلك لا يتأتى ـ أى رضاء الطرفين ـ إلا فى الأمور التى ليس فيها تشريع صدر عن المشرع الأعلى ، وهو الله الحىّ القيوم .

إن الله قد فرض أمراً يقضى على التراضى بينى وبينك ؛ لأنه هو المسيطر ، وهو الذى حكم فى الأمر ، فلا تراضى بيننا فيما يخالف ما شرع الله أو حكم فيه .

وإذا نظرنا نظرة أخرى فإننا نجد أن التراضى الذى يدعونه مردود عليه . إنه « تراض » باطل بالفحص الدقيق والبحث المنطقى . لماذا ؟ لأننا نقول إن التراضى إنما ينشأ بين اثنين لا يتعدى أمر ما تراضيا عليه إلى غيرهما ، أما إذا كان الأمر قد تعدى من تراضيا عليه إلى غيرهما فالتراضى باطل .

فهب أن واحداً لا يملك شيئا ، وواحداً آخر يملك ألفا ، والذى يملك ألفا هى ملكه ، وأدار بها عملا من الأعمال ، وحين يدير صاحب الألف عملا فالمطلوب له أجر عمله ليعيش من هذا الأجر . أما الذى لا يملك شيئا إذا ما أراد أن يعمل مثلما عمل صاحب الألف ، فذهب إلى إنسان وأخذ منه ألفا ليعمل عملا كعمل صاحب الألف ، فيشترط من يعطيه هذه الألف من الأموال أن يزيده مائة حين السداد ، فيكون المطلوب من الذى اقترض هذه الألف أجر عمله كصاحب الألف الأول ومطلوب منه أيضا أن يزيد على أجره تلك المائة المطلوبة لمن أقرضه بالربا .

فمن أين يأتى من اقترض ألفا بهذه المائة الزائدة ؟ إن سلعته لو كانت تساوى سلعة الآخر فإنه يخسر . وإن كانت سلعته أقل من سلعة الآخر فإنها تكسد وتبور .

إذن فلابد له من الاحتيال النكد ، وهذا الاحتيال هو أن يخلع على سلعته وصفا شكليا يساوى به سلعة الآخر ، ويعمد إلى إنقاص الجواهر الفعالة فى صنعة سلعته ، فيسحب منها ما يوازى المائة المطلوب سدادها للمرابى . فمن الذى سيدفع ذلك ؟ إنه المستهلك .

إذن فالمستهلك قد أضير بهذا التراضى ؛ فهو الذى سيغرم ؛ لأنه هو الذى يدفع أخيرا قيمة قرض الرجل المتاجر بالسلعة وقيمة النسبة الربوية التى حددها المرابى . إذن فالعقد بين المقترض والمرابى - حتى فى عرفهم - عقد باطل رغم أن الاثنين - المقترض والمرابى - قد اعتبرا هذا العقد تراضيا .

إذن فالحق سبحانه وتعالى أراد أن يشيع فى الناس الرحمة والمودة . وأن يشيع فى الناس التعاطف . إنه الحق - سبحانه - صاحب كل النعمة أراد أن يشيع فى الناس أن يعرف كل صاحب نعمة فى الدنيا أنه يجب عليه أن تكون نعمته متعدية إلى غيره ، فإن رآها المحروم علم أنه مستفيد منها ، فإذا كان مستفيداً منها فإنه لن ينظر إليها بحقد ، ولا أن ينظر إليها بحسد ، ولا يتمنى أن تزول لأن أمرها عائد إليه .

ولكن إذا كان السائد هو أن يريد صاحب النعمة فى الدنيا أن يأخذ بالاستحواذ على كل عائد نعمته ، ولا يراعى حق الله فى مهمة النعمة ، ولا تتعدى هذه النعمة

إلى غيره ، فالمحروم عندما يرى ذلك يتمنى أن تزول النعمة عن صاحبها وينظر إليها بحسد . ويشيع الحقد ومعه الضغينة ، ويجد الفساد فرصة كاملة للشيوع فى المجتمع كله .

إن الحق سبحانه وتعالى يريد أن يسيطر على الاقتصاد عناصر ثلاثة :

العنصر الأول : الرفد والعطاء الخالص ، فيجد الفقير المعدم غنيا يعطيه ، لا بقانون الحق المعلوم المفروض فى الزكاة ، ولكن بقانون الحق غير المعلوم فى الصدقة ، هذا هو الرفد .

العنصر الثانى : يكون بحق الفرض وهو الزكاة .

العنصر الثالث : هو بحق القرض وهو المداينة .

إذن فأمور ثلاثة هى التى تسيطر على الاقتصاد الإسلامى : إما تطوع بصدقة ، وإما أداء لمفروض من زكاة ، وإما مداينة بالقرض الحسن ، وذلك هو ما يمكن أن ينشأ عليه النظام الاقتصادى فى الإسلام . ولننظر إلى قول الحق سبحانه وتعالى حين عرض هذه المسألة وبشّع هيئة الذين يأكلون الربا بأنهم لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه ويصرعه الشيطان من المس .

لماذا ؟ لأن الحق قال فيهم : « ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا » فهل الكلام فى البيع ، أو الكلام فى الربا ؟ إن الكلام فى الربا . وكان المنطق يقتضى أن يقول : « الربا كالبيع » ، فما الذى جعلهم يعكسون الأمر ؟

إن النص القرآنى هنا يوحى إلى التخبط حتى فى القضية التى يريدون أن يحتجوا بها . كأنهم قالوا : مادمت تريد أن تحرم الربا ، فالبيع مثل الربا ، وعليك تحريم البيع أيضا .

وكان القياس أن يقولوا : « إنما الربا مثل البيع » ، لكن الحق سبحانه أراد أن يوضح لنا تخبطهم فجاء على لسانهم : إنما البيع مثل الربا ، فإن كنتم قد حرمتم الربا فحرموا البيع ، وإن كنتم قد حللتم البيع فحللوا الربا . إنهم يريدون قياسا إما بالطرد ، وإما بالعكس .

فقال الله القول الفصل الحاسم :

﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ .. (٢٧٥) ﴾

(سورة البقرة)

وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال : « لَعَنَ رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله »[1] .

إنها موعظة من الله جاءت ، الموعظة إن كانت من غير مستفيد منها ، فالمنطق أن تُقبل - بضم التاء - أما الموعظة التى يُشَك فيها ، فهى الموعظة التى تعود على الواعظ بشىء ما . فإذا كانت الموعظة قد جاءت ممَّنْ لا يستفيد بهذه الموعظة ، فهذه حيثية قبولها « فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى » ، ولنر كلمة « ربه » حينما تأتى هنا فلنفهم منها أن المقصود بها الحق سبحانه الذى تولى تربيتكم ، ومتولى التربية خلقاً بإيجاد ما يستبقى الحياة ، وإيجاد ما يستبقى النوع ، ومحافظة على كل شىء بتسخير كل شىء لك أيها الإنسان ، فيجب أن تكون أيها الإنسان مهذباً أمام ربك فلا توقع نفسك فى اتهام الرب الخالق فى شبهة الاستفادة من تلك الموعظة - معاذ الله - .

لماذا ؟ لأن الخالق رب ، وما دام الخالق رباً فهو المتولى تربيتكم ، فإياك أيها الإنسان أن تتأبَّى على عظة المُربِّى . « فمَنْ جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف» ومعنى ذلك أن الأمر لن يكون بأثر رجعى فلا يؤاخذ بما مضى منه ؛ لأنه أخذ قبل نزول التحريم ؛ تلك هى الرحمة ، لماذا ؟

لأنه من الجائز أن يكون المرابى قد رتب حياته ترتيباً على ما كان يناله من ربا قبل التحريم ، فإذا كان الأمر كذلك فإن الحق سبحانه وتعالى يعفو عما قد سلف . وعلى المرابى أن يبدأ حياته فى الوعاء الاقتصادى الجديد .

تلك هى عظمة التشريع الربانى « فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله » أى أن له

---

(١) رواه مسلم وزاد الترمذى فى روايته وغيره (وشاهديه وكاتبه) .

ما سبق وما مضى قبل تحريم الربا . وتفيد كلمة « وأمره إلى الله » أن الله سبحانه وتعالى حينما يعفو عما سلف فله طلاقة الحرية فى أن يقنن ما شاء ، فيجب أن تتعلق دائما باستدامة الفضل من الله . « وأمره إلى الله » إن مثل هذا الإنسان ربما قال: سأنهار اقتصاديا ومركزى سيتزعزع ، وسأصبح كذا وكذا . لا . اجعل سندك فى الله ، ففى الله عوض عن كل فائت ، هو سبحانه لا يريد أن يزلزل مراكز الناس ، ولكن يريد أن يقول لهم : إننى إن سلبتكم نعمتى فاجعلوا أنفسكم فى حضانة المنعم بالنعمة .

ومادمت قد جعلت نفسك فى حضانة المنعم بالنعمة ، إذن فالنعمة لا شيء ؛ لأن المنعم عوض عن هذه النعمة ، والربا من السبع الموبقات التى أمر الرسول صلى الله عليه وسلم باجتنابها حيث قال : « اجتنبوا السبع الموبقات قالوا يا رسول الله وما هن ؟ قال : الشرك بالله والسحر ، وقتل النفس التى حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولى يوم الزحف ، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات »[1] « وأمره إلى الله ومن عاد » أى عاد بعد الموعظة ماذا يكون أمره ؟ « فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون » . وكان يكفى أن يقول عنهم : إنهم « أصحاب النار » فلعل واحدًا يكون مؤمنا وبعد ذلك عاد إلى معصية ، فيأخذ حظه من النار .

إنما قوله : « هم فيها خالدون » يدل على أنه خرج عن دائرة الإيمان . وافهم السابق جيداً لتفهم التذييل اللاحق ؛ لأن هنا أمرين : هنا ربا حرمه الله ، وأناس يريدون أن يحلّلوا الربا عندما قالوا : « إنما البيع مثل الربا » ، فإن عدت إلى الربا حاكما بحرمته فأنت مؤمن عاصٍ تدخل النار .

إنما إن عدت إلى ما سلف من المناقشة فى التحريم ، وقلت : البيع مثل الربا ، وناقشت فى حرمة الربا وأردت أن تحلله كالبيع فقد خرجت عن دين الإسلام . وحين تخرج عن دين الإسلام فلك الخلود فى النار .

(١) رواه البخارى ومسلم .

ومن هنا يجب أن نلفت الذين يقولون بالربا ، ونقول لهم : قولوا : إن الربا حرام ، ولكننا لا نقدر على أنفسنا حتى نبطله ونتركه ، وعليكم أن تجاهدوا أنفسكم على الخروج منه حتى لا تتعرضوا لحرب الله ورسوله . إنهم باعتقادهم أن الربا حرام يكونون عاصين فقط ، أما أن يحاولوا تبرير الربا ويحللوه فسيدخلون فى دائرة أخرى شر من ذلك ، وهى دائرة الكفر والعياذ بالله .

وقد عرفنا أن آدم عليه السلام عصى ربه ، وأكل من الشجرة ، وإبليس عصى ربه ، فلما تلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه ، أما إبليس فقد طرده الله ، ولماذا طرد الله إبليس وأحل عليه اللعنة ؟

لأن آدم أقر بالذنب وقال : « ربنا ظلمنا أنفسنا » . لقد اعترف آدم : حكمك يارب حكم حق ، ولكنى ظلمت نفسى . ولكن إبليس عارض فى الأمر وقال : « أأسجد لمن خلقت طينا » ، فكأنه رد الأمر على الآمر .

وبعد ذلك حين بين الله الحكم فى الربا ، وبين أن من انتهى له ما سلف ، فماذا عن الذى يعود ؟ « ومن عاد » وهى المقابل « فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون » ، يريد سبحانه أن يقول : إياكم أن يخدعكم الربا بلفظه ، فالألفاظ تخدع البشر ؛ لأنكم سميتموه « ربا » بالسطحية الناظرة : لأن الربا هو الزيادة ، والزكاة تنقص ، فالمائة فى الربا تكون مائة وعشرة مثلا حسب سعر الفائدة ، وفى الزكاة تصبح المائة (٩٧,٥) ، فى الأموال وعروض التجارة ، وتختلف عن ذلك فى الزروع وغيرها ، وفى ظاهر الأمر أن الربا زاد ، والزكاة أنقصت ، ولكن هذا النقصان وتلك الزيادة هى فى اصطلاحاتكم وفى أعرافكم . والحق سبحانه وتعالى يمحق الزائد ، ويُنَمّى الناقص ؛ فهو سبحانه يقول :

﴿ يَمۡحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرۡبِي ٱلصَّدَقَٰتِۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾ ٢٧٦